وراء عملية فك الارتباط التي أعلن عنها الملك حسين، وهو وراء الاهتمام الاردني الواضح للتمييز بين الاردن وفلسطين: «الاردن شرق النهر، وفلسطين غربها». هذا بالاضافة الى المخاوف الامنية الاردنية الممتدة شمالاً، والتي يمكن ان تُجر فيها الاردن الى حرب اقليمية تحدث بين اسرائيل وسوريا، «ليس بسبب خطوة يقدم عليها الاردن» وانما بسبب الحقائق الطبوغرافية العسكرية التي تسود في جبهة المواجهة الاسرائيلية ـ السورية. وقد دفعت كثافة ومدى التحصينات، والدفاعات الجوية السورية على جبهة الجولان، بعض المحلّلين الاسرائيليين الى القـول انه حتى اذا لم يتعاون الاردن في جهد عسكري مع سوريا، فانه لا مناص من ان يتجه سلاح الجو الاسرائيلي الى سوريا عبر الاردن؛ ولا بدّ ان الاردنيين يشعرون بالقلق من احتمال ان يحاول الجيش الاسرائيلي الالتفاف حول الدفاعات السورية في الجولان، باختراق مدرّع من على الاراضي الاردنية في الشمال عبر المفرق ـ درعا (**القبس**، الكويت، ١٤/٦/١٩٩٠). وهذا التطوّر في الموقف يأتي، في جانب من جوانبه، نتيجة للانتفاضة الفلسطينية التي فرضت مؤتمر قمة الجزائر، والذي أعاد الاعتبار الى قرارات منظمة التحرير الفلسطينية وأولوية تمثيل المنظمة لكل ما يتعلّق بالقضية الفلسطينية. وعلى هذه الارضية، يمكن تلخيص أهمّ دوافع فك الارتباط.

- تشكيل اطار أمان للحفاظ على كيانية الدولة الاردنية بعد التهديدات المتواصلة من قبل اسرائيل باعتبار الاردن وطناً للفلسطينيين.

- أظهرت الانتفاضة استحالة التعامل من قبل الفلسطينيين في الداخل مع أية جهة غير منظمة التحرير الفلسطينية.

- لم يعد الدعم الخارجي، الذي يتلقاه الاردن بسبب ارتباطه بالقضية الفلسطينية والاندماج مع الضفة، يتناسب وحجم هذا الارتباط.

- فشـل السياسة الاميركية في الشرق الاوسط، التي دفعت الاردن الى الاعتقاد بأن الولايات المتحدة الاميركية لم يعد بوسعها منحه «الدور الممتاز» بخصوص القضية الفلسطينية.

ومن الضروري اضافة أسباب أخرى تتعلّق بالتيارين الرئيسين في الاردن، وموقفهما من العلاقة الاردنية ـ الفلسطينية. فهناك «تيّار زيد الرفاعي» الذي يعمل جاهداً على معالجة القضية الفلسطينية، من خلال التفاوض عبر المؤتمر الدولي، ومن زاوية تأكيد تبعية الضفة للاردن، عبر علاقة كونفدرالية، حتى ولو كان ذلك من طريق التعدّي على الصفة التمثيلية لمنظمة التحرير الفلسطينية. وهناك «تيّار عبيدات ـ بدران»، وملامحه السياسية تتجه الى ترك المنظمة تتولّى معالجة القضية الفلسطينية، من دون ان يتورّط النظام الاردني في التفاوض نيابة عنها. وقد توضح هذا الاتجاه من خلال الصراع الذي دار في أعقاب قانون الانتخابات الصادر العام ١٩٨٦، والذي يؤكد معارضة عبيدات ـ بدران لتبعية الضفة للاردن، ومن خلال الكلمة التي ألقاها بدران في البرلمان الجديد، والتي لم يسمح النظام باعلانها أو نشرها آنذاك.

وفي كتابه، اتّجه محادين الى أسباب ودوافع أخرى في تحليله لقرار فك الارتباط، وربما وجد فيها أسباباً أكثر جدية من الاسباب آنفة الذكر. ومن الدوافع التي رآها: «ان الخروج من الازمة الاقتصادية رهن بالخروج من الازمة السياسية، بعد ان ظل السياق العام الذي نشأت، وتطوّرت، فيه السلطة والمجتمع معاً في الاردن شديد الصلة بما تطلقه الجغرافيا السياسية للاردن، على الصعيد الفلسطيني، والاقليمي، ولم يتمكّن الاردن، لا في عهـد الانتداب، حيث ظلت علاقات الانتاج البدائية هي السائدة، ولا في عهد النفوذ الاميركي، حيث أدخلت الكـولونيالية الاردن في النظام الرأسمالي، من بناء أو تفعيل قوانين التطوّر الداخلية بعيداً من مزايا الالحاق الاردني للضفـة الغـربيـة» (ص ٧٠ ـ ٧١). و«لقد حلت السياسة في الاردن محل السوق الضيق، والموارد المحدودة، وقوى الانتاج الضعيفة، وأصبح خيار النظام حيث لا نفط يسند دولة»، أمّا بصدد الأزمة السياسية التي دفعت الى هذا القرار، فقد لخّصها محادين بأنه لم يعد بوسع النظام الاردني ان يطرح نفسه للتعاطي مع التسوية، الاّ «ضمن شروط محلية، وفلسطينية، وعربية، مؤاتية، تجعل المخاطرة السياسية بالتعاطي مع التسوية الامـيركيـة في حدود السيـطرة أولاً، وفي حدود الجـدوى السيـاسيـة ثانيـاً، وثـالثاً في الحدود التي تضمن